

الفلسطينية الى كارثة محققة ، لا لان الذين يتناطون لا يذهبون الى موائد المفاوضات ، ولكن لان دخول اللعبة الدولية من هذا الباب ، سيجعل الطرف الفلسطيني جزءا من التحرك العربي الرسمي ، غير المقاتل . وبما ان معظم الانظمة العربية الان تبحث عن حل ، اي حل ، فان النتيجة ستكون دفع الطرف الفلسطيني الى القناعة بدولة على جزء من ارضه ، وانتظار الفرصة المناسبة للتحرير الكامل . ويلاقي هذا التوجه العربي الرسمي « تنظرا دوليا » يتحدث عن « الواقعية » ، وعن التوازن الدولي ، وعدم القدرة على تجاوز معادلات الواقع الدولي . وهكذا تبدو الامور واضحة : انهم يريدون منا ان نقبل معادلات التوازن الدولي ومعادلات العجز الرسمي العربي . من هنا تأتي خطورة هذا الطرح . انها تصفية من نوع آخر . واذا كانت الحملات العسكرية تستهدف تحطيم ارادة القتال ودفع الجماهير الى الشعور بالعجز والاستسلام ، فان حملات الاغراء تستهدف لفت النظر عن الاهداف الحقيقية الى اهداف سرابية والتلويح بالجزء من اجل اضاعة الكل .

ويحيط بهذه الدعوة « المفرية » حماسة عربية رسمية للحل عن طريق الامم المتحدة . فلقد أبقى الملك الحسن ، ملك المغرب الى كورت فالدهايم الامين العام للامم المتحدة طالبا « اتخاذ اجراءات محسوسة وفعالة لاجبار اسرائيل على تنفيذ قرارات الامم المتحدة » ، بشأن أزمة الشرق الاوسط . وبعد ان اعرب عن قلقه بسبب تدهور الوضع ، اشار الى ان تطبيق « قرارات الامم المتحدة تطبيقا حازما يعني انسحاب القوات المسلحة واحترام ضمان الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني » . واضاف الى ذلك : « ان اتخاذ اي موقف غير الحزم ، من جانب مجلس الامن سيؤدي الى تقويض الثقة بالامم المتحدة ، ويؤدي بالضرورة الى حرب جديدة غي المنطقة » (اللواء ٦/٧) . وكان الرئيس بورقيبة ، في هذا الوقت يعلن استمداه للاجتماع بأبا ابيان شريطة ان يتوافر شرطان : الاول : الاعتراف بحق الفلسطينيين في ارض فلسطين . الثاني : الموافقة على قرار الامم المتحدة بشأن التقسيم . ولقد جاء البيان الذي مصدر عن لقضاء الحبيب بورقيبة — فيصل منسجا مع هذا الخط ، اذ جاء في البيان : « ويوجه الرئيس بورقيبة والملك فيصل

مجلس الامن هو مساعدة المعتدى عليه لا المعتدي . ه — مصر تطلب من مجلس الامن تقديم مبادئ لحل النزاع شرط ان يتحقق الحل خلال فترة معينة (النهار ٦/١٢) وان الجديد في الطرح المصري يتلخص في امرين : اولهما : الاعتراف بالشعب الفلسطيني ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها . وثانيهما : العودة الى قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ، وليس الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وأهمية هذا الهجوم السياسي ، الذي يجيء ضمن خطة تحرك دولي ، بنشد السلام أساسا ، انه يظهر تصلبا امام التصلب الاسرائيلي ، وانه يطرح الاعتراف بشعب فلسطين وحقوقه والعودة الى قرار التقسيم . ويلاحظ ان قضية الاعتراف بالشعب الفلسطيني قد اتخذت مجرى محمدا على صفحات الأهرام . وجاء في اقتراح انشاء دولة فلسطينية : « ان منظمة التحرير الفلسطينية ، دون غيرها ، هي من يدعي لنفسه صفة تمثيل شعب فلسطين ، هي وحدها القادرة (الى حين توافر الظروف لاستفتاء الشعب بعيدا عن شبهة تدخل المحتل) على ان تجعل من فكرة الدولة الفلسطينية حقيقة قائمة في التطبيق ، وان تجمع حولها كل من هو مؤهل فعلا ، داخل الارض المحتلة وخارجها ، بتمثيل تطلعات شعب فلسطين ، في كيان قومي له مقوماته الثابتة . (النهار ٦/١٢) .

ان هذه الدعوة « الجريئة » ظلت مدة تعيش حيرتها وتردها ، ولقد حاولت بعض الجهات العربية ان تدفع اطرافا فلسطينية الى تبني هذه الدعوة . لكن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت هذه الدعوة في حينها .

وتحاول هذه الجهات العربية الان ان تدفع بهذا الاتجاه . وليس الهدف من ذلك ابراز شخصية الشعب الفلسطيني ، فالشعب الفلسطيني الان ، ذو شخصية بارزة ، ومحددة ، ولطابعها المعروف طابع قتالي ثوري . ولكن الهدف الباس الشعب الفلسطيني سموك المفاوضات واخراج ممثليه على المسرح ، طالبين دخول عالم الدبلوماسية الدولية . وتعتمد بعض الجهات العربية ، وجمهورية مصر العربية بالذات ، ان ظهور الفلسطيني الفاض على المسرح ، سيهز اللعبة الدولية ، وسيصرح الطرف الامبريالي — الاسرائيلي .

ولكن النجاح في هذا المجال ، سيقود من الناحية